



منظمة الأغذية  
والزراعة  
للأمم المتحدة

联合国  
粮食及  
农业组织

Food  
and  
Agriculture  
Organization  
of  
the  
United  
Nations

Organisation  
des  
Nations  
Unies  
pour  
l'alimentation  
et  
l'agriculture

Organización  
de las  
Naciones  
Unidas  
para la  
Agricultura  
y la  
Alimentación

# المؤتمر العام

المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (المؤتمر)

بورتو أليغري، 7-10 آذار/مارس 2006

الإعلان الختامي

1. نحن، الدول الأعضاء، المجتمعين في المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (المؤتمر)، التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)، بدعوة من حكومة البرازيل، نؤمن إيماناً راسخاً بالدور الأساسي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في تشجيع التنمية المستدامة التي تشمل، ضمن ما تشمل، تطبيق حقوق الإنسان، والأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، وتعزيز العدالة الاجتماعية على أساس سيادة القانون في إطار ديمقراطي.

2. وإذ نشير إلى نتائج المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، عام 1979، وميثاق الفلاح، الذي شدد على الحاجة لوضع استراتيجيات وطنية ملائمة للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، ودمجها في استراتيجيات التنمية الوطنية العامة.

3. وإذ نشير إلى الخطوات الهامة التي اتخذها جميع أعضاء المنظمة باعتمادهم مجموعة من الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم التنفيذ التدريجي للحق في غذاء كاف، في سياق الأمن الغذائي العالمي، والتي تعد أحد الاعتبارات الأساسية الخاصة بتشجيع التنمية الريفية.

4. وإذ نشير إلى الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والتي أكدت من جديد أثناء مؤتمر القمة الألفية، و الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في أيلول/سبتمبر 2005، على النحو التالي: "القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين الصحة النسائية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، وغيرها من الأمراض، وضمان الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية".

لهذا فقد اعتمدنا الإعلان التالي:

5. إننا نسلم بأن انعدام الأمن الغذائي، والجوع والفقر الريفي، ينتج في أغلب الأحيان عن اختلالات في العملية الحالية للتنمية، والتي تعرقل الحصول، بصورة واسعة، على الأراضي، والمياه، والموارد الطبيعية الأخرى، وغيرها من الأصول الخاصة بسبل المعيشة بصورة مستدامة.

6. ونؤكد من جديد أن الحصول، بصورة واسعة ومأمونة ومستدامة، على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى، المتعلقة بالأخص بسبل معيشة السكان الريفيين، والتي تشمل النساء وجماعات السكان الأصليين المهمشة والضعيفة، هي من الأمور الأساسية للقضاء على الجوع والفقر، التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من السياسات الوطنية.

7. و نسلم بأنه ينبغي وضع القوانين وإعادة النظر بما يكفل، في حالة وجود ملكية خاصة للأراضي والممتلكات، منح المرأة الريفية حقوقاً كاملة، ومتساوية في ملكية الأراضي وغيرها من الموارد، بما في ذلك الحق في الإرث، وإجراء الإصلاحات الإدارية واتخاذ التدابير اللازمة لإعطاء المرأة نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل في الحصول على القروض، ورأس المال، وهو الحق في العمل، ووثائق الهوية القانونية، والتكنولوجيات الملائمة، والحق في الوصول إلى الأسواق والحصول على المعلومات.

8. ونذكر أن المنازعات بشأن الموارد كانت السبب الرئيسي للاضطرابات الأهلية، وعدم الاستقرار السياسي، والتدهور البيئي، على مرّ الزمن في أنحاء كثيرة من العالم.

9. ونعترف بالحاجة إلى اعتماد سياسات وبرامج التنمية الريفية التي تكفل أخذ الإحتياجات، بصورة أفضل، لزيادة الصمود والاستجابة، بصورة فعالة، للكوارث الطبيعية، والكوارث الأخرى التي هي من صنع الإنسان.

10. ونسلم بأنه يمكن لاتجاهات عالمية كثيرة أن تؤثر على أنماط التنمية، ولاسيما التنمية الريفية.

11. ونؤكد من جديد على أهمية الزراعة التقليدية والأسرية، والإنتاج الذي تحققه الحيازات الصغيرة، وكذلك الأدوار التي تقوم بها المجتمعات الريفية التقليدية، والسكان الأصليون، للإسهام في الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.

12. ونعترف بالحاجة إلى تسهيل الإنتاجية الزراعية الإضافية والمستدامة بيئياً، وتسهيل التجارة العادلة، والاهتمام بمتابعة المفاوضات الخاصة بالبرنامج الإنمائي لإعلان الدوحة، ومتابعة السبل الفعالة، من الناحية العملية، للمعاملة الخاصة والتفضيلية، ضمن تدابير

أخرى، لتمكين البلدان النامية من مراعاة احتياجاتها الإنمائية، بصورة فعالة، بما فى ذلك الأمن الغذائى والتنمية الريفية.

13. ونؤكد من جديد على أن السياسات الزراعية يجب أن تجد التوازن، بين السياسات الوطنية والاختصاصات والالتزامات الدولية، وإن السياسات الزراعية هي أداة هامة حقاً لتشجيع الإصلاح الزراعي، والإئتمانات والتأمينات الريفية، والمساعدات الفنية، والتدابير الأخرى المرتبطة بذلك، لتحقيق الأمن الغذائى والتنمية الريفية.

14. ونعترف بأنه يجب مراجعة السياسات والممارسات الخاصة بتوسيع وتأمين إمكانية الحصول، بصورة مستدامة ومتساوية، والسيطرة على الأراضى والموارد ذات الصلة، وتقديم الخدمات الريفية، وإعادة النظر بهذه السياسات والممارسات، إذا لزم الأمر، بطريقة تحترم تماماً حقوق وطموحات سكان الريف، والنساء والجماعات الضعيفة، بما فيه مجتمعات الغابات وصيادي الأسماك، والسكان الأصليين، والمجتمعات الريفية التقليدية، وتمكينهم من حماية حقوقهم وفقاً للأحكام القانونية الوطنية.

15. ولهذا نحن نشدد على أن مثل هذه السياسات والممارسات ينبغي أن تشجع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما للنساء والجماعات المهمشة والضعيفة. وفي هذا السياق، يجب أن تشرك مؤسسات و سياسات الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية أصحاب الشأن بما يتضمن أولئك المنتجين تحت نظم حيازة الأراضى الفردية والأهلية والجماعية، بالإضافة إلى مجتمعات صيادي الأسماك والغابات، وآخرين، في عمليات صنع القرار والتنفيذ الإداري والقضائي ذات الصلة وفقاً للأحكام القانونية الوطنية.

16. ونشدد على ضرورة استجابة سياسات وقوانين ومؤسسات الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية لاحتياجات وطموحات السكان الريفيين، مع مراعاة التوازن بين الجنسين، والعوامل الاجتماعية والثقافية والقانونية والبيئية. ولهذا يجب إشراك أصحاب المصلحة ذوى الشأن فى عملية صنع القرار.

17. ونعترف بأهمية دور العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، فى إطار ديمقراطي وإعداد إطار قانوني ملائم للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

18. ونسلم بالدور الحاسم الذى تقوم به الدولة لإتاحة فرص عادلة ومتكافئة، وتشجيع الأمن الاقتصادى الأساسى للنساء والرجال كمواطنين متساوين.

19. ونحن مقتنعون بأهمية المساواة التى تشمل، الجوانب المتعلقة بالجنسين، والمشاركة الاجتماعية فى التنمية الريفية المستدامة، حيث يشكل الحوار وتبادل المعلومات، وبناء القدرات، والخبرات، العناصر الأساسية لتحسين سياسات الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية فى العالم.

20. ونُدرك أهمية وضع سياسات عادلة وتشاركية وفعالة للأراضى والمياه، مع مراعاة الالتزامات الدولية ذات الصلة، خاصة من أجل المرأة والجماعات الضعيفة والمهمشة.

21. ولذا نحن نُدرك ضرورة وضع أنظمة إدارية تشجع التسجيل الكفاء، ومنح صكوك الملكية، ومسح ملكية الأراضى، وتحسين البنية الأساسية، والقانونية، والمؤسسية والسوقية، بما يتضمن القوانين التى تتحكم فى استخدام المياه، والاعتراف الرسمى بحقوق الاستخدام العرفى والمجتمعى بطريقة شفافة وقابلة للإنفاذ والتنسيق مع مصالح المجتمعات المحلية.

22. وتُدرِك أهمية تحسين تساوي فرص الحصول على إمكانيات التمويل، لكل من الرجال والنساء، وتحسين آليات خفض تكاليف المعاملات، بما فيه التحويلات النقدية من أجل حشد الموارد وتيسير مساهمتها المركزة لتعزيز قدرات التنمية الريفية.
23. وإنما نسلّم بالحاجة إلى إيجاد سياسات عامة وتشريعات وخدمات تمكينية، لاسيما تلك المتعلقة بالإنتاج الريفي والتجارة، والمساعدة الفنية، والتمويل، وبناء القدرات، والتدابير الصحية والتعليمية، والبنية الأساسية، والدعم المؤسسي من أجل تحقيق دمج المناطق الريفية، على أتم قدر ممكن في جهود التنمية الوطنية.
24. ونسلّم بالحاجة للتوسع في تأمين فرص العمل، والدخل لسكان الريف، وتطوير المزارعين، من الرجال والنساء، وتجمعات المزارع الأسرية، وغيرهم من المنتجين، والعمال الزراعيين، والتعاونيات، وغيرها من المنظمات الريفية.
25. ونسلّم بأن على الدول المسؤولية الرئيسية، من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، التي تتضمن السياسات الوطنية لتنفيذ استراتيجيات الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وفي هذا السياق، نسلّم بالدور الحاسم لشراكة الحكومات والمجتمع المدني وأصحاب الشأن الآخرين، من أجل التنفيذ المستدام للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.
26. ونعترف بالحاجة لضمان حقوق مجتمعات صيادي الأسماك، ومجتمعات الغابات، والجبال، وغيرها من حقوق الجماعات الفريدة من نوعها، وضمان إمكانية وصولهم إلى مناطق الصيد، والغابات، والجبال، والبيئات الأخرى الخاصة، ضمن إطار الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

27. ونؤكد من جديد على ضرورة مراعاة الإصلاح الزراعي، وغيره من الجهود نحو القضاء على الفقر للحفاظ على الأراضي، والمياه، والموارد الطبيعية الأخرى، وصيانتها، وعدم التسبب في فقدان تلك الموارد، لا سيما من أجل السكان الأصليين كأصحاب الماشية، والرعاة، والبدو الرحل، ولا في التسبب في دمجهم في المجتمع والقضاء على ثقافتهم.

## رؤية المؤتمر

28. إننا نقترح أن تكون سياسات التنمية الريفية، بما يتضمن الإصلاح الزراعي، أكثر تركيزاً على الفقراء وهيئاتهم، وذات وجهة اجتماعية، تشاركية، تراعى التوازن بين الجنسين، في سياق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، والسلامة بيئياً. وينبغي أن تسهم تلك السياسات في الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، استناداً إلى حقوق مضمونة للملكية الفردية والأهلية والجماعية، والمساواة، بما في ذلك، عدة أمور، من بينها توفير العمالة وخاصة للمعدمين، وتعزيز الأسواق المحلية والوطنية، وتأمين الدخل، وخاصة عن طريق المشروعات الصغيرة، ومتوسطة الحجم، والمشاركة الاجتماعية، والمحافظة على الأصول البيئية والثقافية للمناطق الريفية، ضمن منظور المعيشة المستدامة، وتمكين الجماعات الضعيفة لأصحاب الشأن من الريفيين. كما ينبغي تنفيذ هذه السياسات في إطار يراعي حقوق وطموحات سكان الريف، وخاصة الجماعات المهمشة والضعيفة، وبموجب ضمانات قانونية وطنية، ومن خلال حوار فعال.

## مبادئ المؤتمر

29. إننا نوافق على المبادئ التالية:

- ◀ إعتقاد حوار وطني شامل، كآلية غالبية لضمان إحراز تقدم كبير في الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.
- ◀ إقامة إصلاح زراعي ملائم، وبشكل أساسي، في المناطق التي تعاني من تناقضات اجتماعية قوية، ومن الفقر وانعدام الأمن الغذائي، كوسيلة لتشجيع الحصول بصورة أوسع ومستدامة على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية والتحكم فيها. وينبغي أن يتحقق ذلك عن طريق برنامج قائم على سياسات مترابطة، أخلاقية، تشاركية، متكاملة، وعلى أساس عدة أمور من بينها المساعدة الفنية، والتمويل، وبناء القدرات، والتدابير الصحية والتعليمية، والبنية الأساسية، والدعم المؤسسي الذي يهدف إلى زيادة الكفاءة العامة للنظم الإنتاجية، وزيادة الإنتاجية الزراعية لأعلى درجة ممكنة، وفرص العمل، ورفاه السكان لجعل التنمية الريفية فعالة ومتوازنة بصورة حقيقية.
- ◀ دعم نهج تشاركي يستند إلى الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، بالإضافة إلى الحكم الرشيد، والمتوازن لإدارة الأراضي والمياه، والغابات، والموارد الطبيعية الأخرى، ضمن إطار قانوني ووطني، يركز على التنمية المستدامة ويقضي على الاختلالات من أجل محاربة الفقر والجوع.
- ◀ دعم متزايد للبلدان النامية، بما في ذلك بناء القدرات وتوفير المساعدات الفنية الملائمة، من أجل ضمان الاستخدام المحدود للموارد الطبيعية لصغار المزارعين وغيرهم من

المنتجين، ولا سيما سكان الريف، والنساء والجماعات الضعيفة في المجتمع، كالسكان الأصليين ومجتمعات صيادي الأسماك، والغابات، وأصحاب الماشية، والفلاحين، والمعدمين، لضمان الأمن الغذائي وسبل المعيشة المستدامة.

◀ دعم البحوث التطبيقية وتطوير نقل التكنولوجيا، الذي تقوم به مؤسسات البحوث وخدمات الإرشاد الوطنية والدولية لتلبية احتياجات النساء المزارعات، والزراعة التقليدية، والأسرية، والمنتجين الآخرين، ذوى الملكيات الصغيرة، وكذلك المجتمعات الريفية التقليدية والسكان الأصليين، فى سياق نظم إنتاج مستدامة.

◀ اعتماد سياسات وبرامج للتنمية الريفية تشجع اللامركزية، من خلال زيادة القدرات المحلية، والتركيز بشكل خاص على الفقراء للتغلب على التفرقة الاجتماعية، وعدم تقارب الفرص، وتشجيع التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين، وإيجاد فرص اقتصادية وفرص جديدة للعمل.

◀ تشجيع آليات للعمل بسيطة، وميسرة، ومتاحة لتأمين الحقوق العينية لحيازة الأراضي مع مراعاة الجماعات المهمشة بشكل خاص.

◀ تعزيز دور الدولة فى وضع وتنفيذ سياسات وبرامج إنمائية، أكثر عدلاً وأكثر اهتماماً بالشعوب، لضمان الأمن الغذائى والرفاه لجميع المواطنين، لا سيما البرامج التي تهدف لمعالجة آثار فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، وأمراض أخرى على المجتمعات وسبل معيشةها الريفية.

◀ دعم المعارف والخبرات المحلية، وضمان توافر المعلومات والتكنولوجيات الملائمة، والوصول إليها بصورة فعالة، من جانب المزارعين التقليديين والأسريين وصغار

المنتجين، والنساء المزارعات، والمجتمعات الريفية التقليدية، والجماعات الأصلية من أجل الإنتاج وتنويع الدخل، وتحسين روابط السوق على كافة المستويات، مع إعطاء الأولوية للأسواق المحلية والوطنية، وتشجيع المنتجات المحلية، التقليدية، وعالية الجودة، واستحداث وسائل صيانة وإعادة تأهيل قاعدة الموارد.

◀ دعم الشراكات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية المتزايدة، والتضامن، والدعم الدولي، لمنظمات صغار المزارعين، والمعدمين، والعمال الزراعيين، لتقديم المزيد من المساعدات والمشورة الفنية المتسقة، وتوفير الاستثمار، وزيادة عمليات التبادل، ورعاية الرصد والتقييم التشاركي لأثار الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

30. ونحن نتعهد بتوجيه أعمالنا ودعمنا من أجل تنفيذ مبادئ المؤتمر، لكي تتحقق

رؤية جديدة للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية من خلال ما يلي:

- 1- سوف نضع آليات ملائمة، من خلال منبر عمل دائم، على المستوى العالمي، والإقليمي، الوطني، والمحلي، لإعطاء طابع مؤسسي للحوار الاجتماعي، والتعاون، ورصد وتقييم التقدم في الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وهو الأمر الحاسم لتشجيع العدالة الاجتماعية، وتعزيز الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، بصورة مستدامة، بيئياً، وبشكل أكثر تركيزاً على الفقراء، ومراعاة للمساواة بين الجنسين.

2. سوف نوصي لجنة الأمن الغذائي العالمي، بتنسيق وثيق مع لجنة الزراعة، باعتماد التدابير الملائمة لتنفيذ إعلان المؤتمر. ولرصد تنفيذ إعلان المؤتمر، سوف نوصي أيضاً باعتماد لجنة الأمن الغذائي العالمي لمجموعة من الخطوط التوجيهية الإضافية لإعداد التقارير. وينبغي أن تتضمن هذه العمليات مشاركة المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تتناول السيادة الغذائية، والأمن الغذائي، والإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

3 - سوف نسعى لدعم مبادرات الشراكة الدولية في مجال الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية على أساس إعلان المؤتمر.

4- نحن نقترح أن يتضمن الحوار المتعدد لأصحاب الشأن، في المحفل الخاص الذي يقام أيلول 2006، /أثناء الدورة الثانية والثلاثين، للجنة الأمن الغذائي العالمي، سبتمبر بندا خاصاً في جدول الأعمال، يتعلق بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، كآلية إضافية لمتابعة نتائج المؤتمر. وهذا سيكون بنداً هاماً في جدول الأعمال الذي سيتم مناقشته أثناء استعراض منتصف المدة للتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للاغذية.

وسوف نوصي الدورة الواحدة والثلاثون بعد المئة لمجلس المنظمة، الذي يعقد في نوفمبر 2006، بمراجعة إمكانية وضع المزيد من آليات المتابعة المخططة لمساعدة البلدان في تنفيذ نتائج المؤتمر.